

الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية

المقدمة:

بدأ مفهوم القروض بالتبلور مع ظهور مفهوم الدولة وواجبها في الإنفاق العام. وإن ظهرت القروض حديثاً بشكلها المنظم والمقنن، إلا أنها كتصرف إداري تعود إلى العصور الأولى، فمثلاً، كان الملوك يرهنون أملاكهم ومجوهراتهم للتجار بهدف تمويل "سياساتهم الحكومية"، بدءاً من تغطية نفقات الحملات العسكرية التي يقومون بها وليس انتهاءً بتغطية مظاهر الترف التي لا يمكنهم الاستغناء عنها. فعندما تقبل الدولة بالإنفاق لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة من مجموع دخلها العام والضرائب المفروضة تلجأ إلى الاقتراض بأشكاله المختلفة. وقد تطورت ظاهرة الاقتراض مع تطور شكل الدولة ومفهوم وارتباطها بالحياة الاقتصادية بعد أن كانت في السابق تعنى بشكل أساسي بأمور الأمن والدفاع والعدل. وقد عرف علماء الاقتصاد القروض بأنها مبالغ من المال تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية لإشباع الحاجات المالية المتزايدة وسد العجز وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن تصنيف القروض إلى عدة أشكال وفق عدة مفاهيم. فيمكن تصنيفها وفق مصدر الأموال مثلاً إلى قروض داخلية وخارجية، كما يمكن تصنيفها وفق طبيعة التحصيل إلى قروض اختيارية وإجبارية. في هذا التقرير سأستعرض سريعاً تعريف القروض الداخلية والخارجية، ثم سأنتقل إلى مناقشة الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية لهذه القروض.

القروض الداخلية:

وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات أو الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين المقيمين ضمن سلطة تلك الدولة، وتكون تلك القروض بعملة الدولة المحلية عادةً، ويتم تحصيل هذه القروض عادةً عن طريق طرح السندات المالية في السوق المالي الوطني. ومن المهم الإحاطة بأن القروض الداخلية تنقسم إلى قروض حقيقية، وقروض شكلية. ومن الآثار المترتبة على القروض الداخلية:

1. تحريك عجلة الإنتاج والاستثمار الوطني وهذه أحد الآثار الإيجابية للقروض الداخلية الحقيقية حيث تتشكل هذه القروض من

أموال المواطنين والقطاع الخاص وهي أموال ناتجة عن الإنتاج الوطني والمشاريع المحلية، لذا تشكل هذه القروض خياراً آمناً إلى

حد ما -إن أحسن استخدامها- لأنها تقابل إنتاجاً وطنياً حقيقياً وهو ما لا يقود إلى رفع نسب التضخم، بل على النقيض، فقد

تؤدي هذه القروض إلى الحد من نسب التضخم إن تم تحويل تلك الأموال المتاحة للاستثمار الخاص نحو الاستثمار العام لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. زيادة نسب التضخم وهذه الآثار الجانبية للقروض الداخلية الشكلية فقط، وتتشكل هذه القروض بشكل أساسي من أموال البنك المركزي للدولة ويتم تلبية هذه القروض غالباً من خلال زيادة الإصدار النقدي وخفض الاحتياط المالي وزيادة حجم الائتمان المصرفي. ويؤدي ذلك بشكل عام إلى زيادة نسب التضخم وضعف القوة الشرائية للعملة مما ينعكس بشكل سلبي على الأفراد. وتأتي زيادة نسب التضخم كنتيجة طبيعية لأن هذه القروض لا يقابلها إنتاج وطني حقيقي. ولا بد من الإشارة إلى أن اللجوء إلى القروض الصورية قد أثار جدلاً واسعاً فبينما يراه البعض أداة لتشجيع الاستثمار وتعجيل النمو الاقتصادي، يراه البعض الآخر طريقاً حتماً لرفع نسب التضخم مما يضر بالاقتصاد الوطني.

3. عزوف البنوك المحلية عن القيام بالأعمال والمشاريع الإنتاجية والتنمية، والاقتصار على العمل الحكومي وعملية إقراض الدولة والاعتماد على العائد المالي لهذه القروض، وهو ما يكون عادة مرتفعاً لارتفاع أسعار الفائدة المحلية بالإضافة لموثوقية هذه القروض نظراً لأنها تطرح باسم الدولة. ويؤدي غياب المشاريع التنموية والإنتاجية إلى توجه الدولة إلى القيام بتلك المشاريع ومزامنة القطاع الاستهلاكي لسد الطلب المحلي في ظل نقص مصادر التمويل المتاحة للقطاع الخاص حيث تقل السيولة مما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد من المشاريع التنموية التي توفر فرص العمل وتساهم في رفع نسب النمو الاقتصادي.

4. غياب الرقابة الفاعلة وسوء الإدارة، حيث لا يوجد رقيب مستقل وفاعل على سبل صرف هذه القروض وسدادها، حيث تشكل الحكومة الطرف المتحكم بالقروض، كما تشكل دوائرها المختلفة -إن وجدت- وسائل الرقابة عليه، وهو ما يزيد نسبة المخاطرة. فقد رأينا على مر التاريخ عدداً من الحكومات تعلن الإحجام عن سداد الدين الخاص، وتأميم الديون والسندات وحتى المشاريع القومية.

القروض الخارجية:

وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية أو المؤسسات والمنظمات المالية الدولية، وقد تكون تلك القروض بعملة مختلفة وفق المصالح السياسية إلا أنها عادة ما تكون بالعملة الصعبة لاستقرارها النسبي وفقاً لرغبة الدول المقرضة، ويتم تحصيل هذه القروض عادةً عن طريق طرح السندات المالية في الأسواق المالية الأجنبية وعقد الاتفاقيات المالية الدولية، وتتطلب القروض الخارجية عادةً وجود ضمانات من الدولة المقرضة. ومن الآثار المترتبة على القروض الخارجية:

1. الضغط على موازنة الدولة والتأثير المباشر على ميزان المدفوعات، وخاصة إن لم يتم استخدام تلك القروض بشكل فعال يضمن قدرة الدولة على السداد وتجاوز عقبة الفوائد ومبالغ تأمين القروض، وإلا ستدخل الدولة في حلقة مفرغة من الاقتراض والسداد، وسيؤدي ذلك إلى انخفاض قدرة الاقتصاد على تمويل الواردات. وستصبح حينها أعباء خدمة القروض أحد الجوانب الكبرى في بنود المدفوعات إن وصلت القروض إلى مستويات حرجية مما يؤدي إلى زيادة العجز وتخفيض قدرة الدولة على الادخار.
2. رفع قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستراتيجية والتنمية التي لا تستطيع القروض المحلية تغطيتها. حيث تقترض الدولة عادة المبالغ التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستراتيجية الضخمة كالموانئ والمطارات وبناء المدن وشبكات الطرق والمستشفيات ومصانع الطاقة، وتكون القروض الخارجية إيجابية إن تم صرفها في هذا السياق لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة. أما إن تم استخدامها في تسوية النفقات والجوانب الاستهلاكية فستشكل هذه القروض عبئاً أكبر على الدولة مستقبلاً دون أن تحقق عائداً حقيقياً مبنياً على مشاريع إنتاجية وتنموية.
3. زيادة رصيد الدولة من العملات الصعبة، وزيادة الثروة الوطنية -مؤقتاً- لأن القروض الخارجية تنقل الأموال من خارج الدولة إلى داخلها، بينما يقوم القرض الداخلي بتدوير الأموال الموجودة أصلاً داخل الدولة من الأفراد إلى الدولة. وهو ما يجعل القروض الخارجية تنعكس إيجاباً على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية المختلفة، دون الحاجة إلى اعتماد أكبر على المواطنين وبالتالي تجنب رفع الضرائب وفرض الرسوم، وهو ما يعود على المواطنين بقدر أوفر من السيولة والادخار مما يؤدي إلى تحريك عجلة التجارة المحلية وضح السيولة المالية في الأسواق الوطنية.
4. التأثير على سعر صرف العملة، فقد تتأثر العملة إيجاباً أو سلباً بناء على طريقة التعاطي مع القروض الخارجية واستخدامها بالإضافة إلى عوامل أخرى مختلفة كسعر الفائدة والوضع السياسي والتصنيف الائتماني. فمثلاً، تؤدي القروض الخارجية إلى تحسين ميزان المدفوعات عند الحصول عليها فيتأثر سعر الصرف إيجاباً، كما يتأثر سعر الصرف سلباً عند سداد القرض الخارجي لأنه يقوم بتحويل الأموال خارج الدولة. إلا أن النقيض ممكن الحصول أيضاً إذا أساءت الدولة استخدام هذه القروض حيث تضطر الدولة إلى تخفيض قيمة العملة المحلية للحد من التدهور في الموازنة العامة الناشئ عن تراكم المدفوعات السنوية لخدمة الدين الخارجي، كما قد تتبع الدولة سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة بسبب تزايد معدلات التضخم وذلك بسبب زيادة الضغوط على القدرة التنافسية لصادراتها إلى جانب قدرتها الاستيرادية. وتهدف مثل هذه السياسة إلى تنمية الصادرات وتخفيض حجم الواردات وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.
5. خسارة موارد اقتصادية رئيسية للدولة، حيث تسعى الدول المقترضة إلى سد القروض التي تدين بها للدول الأجنبية، وقد يكون ذلك عن طريق رهن أو وهب بعض المشاريع أو الموارد الرئيسية للدولة، كحقول النفط والقنوات المائية والموانئ البرية والجوية وغيرها.

6. التبعية الاقتصادية والسياسية، ويأتي هذا الأثر بشكل متداخل بين جوانب السياسة والاقتصاد. حيث تقوم الدول والمؤسسات المقرضة بالتدخل في شؤون الدول المقرضة، وخاصة في حال تخلف الدول المقرضة عن سداد الديون. وأسرد هذا الأثر في سياق الآثار الاقتصادية لأن الآثار السياسية لصيقة جداً بالآثار الاقتصادية، فقد تجبر الدول المقرضة الدول المقرضة على السداد عن طريق البضائع أو المواد الخام أو حتى عن طريق الخدمات الاقتصادية المختلفة، وهو ما قد يوجه عجلة اقتصاد الدولة المقرضة بعيداً عن أهدافها الاستراتيجية تماهياً مع توجيهات الدول المقرضة وهو ما يمكن وصفه كأثر اقتصادي.

الخلاصة:

تعد القروض أحد مصادر الإيراد الهامة للدول لخصائصها العديدة، ولا بد من التأكيد على أهمية القروض إن استخدمت بشكلها الصحيح بشقيها الداخلي والخارجي لإتعاش الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة الإنتاج نحو الأمام وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية. ولا يمكن القول بأفضلية القروض الداخلية على الخارجية أو العكس، بشكل مطلق، فلكل من النوعين مميزات وعيوب، ويجب على الدولة الاختيار بحكمة وفقاً لوضعها المالي، وقدرتها على السداد، ووجوه الإنفاق التي ستستخدم فيها أموال القروض. كما يجب التعامل مع القروض بمسؤولية عالية، والأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأجيال اللاحقة والعمل على عدم ترحيل المشاكل التي تعاني الدولة منها اليوم إلى الأجيال اللاحقة.